

مؤتمر قانوني "المتوسط" وكرسي القانون القاري

صدى البلد



USJ

دكاش ودوبو يوقعان اتفاقية إنشاء كرسي القانون القاري

نظمت كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف ومؤسسة "من أجل القانون القاري" المؤتمر السابع لقانونيي منطقة البحر المتوسط تحت عنوان "العلاقات الأسرية في دول البحر الأبيض المتوسط"، تخلله إطلاق كرسي القانون القاري، في أوديتوريوم فرانسوا باسيل، في حضور نيكول سوليتي المندوبة التنفيذية للمؤسسة وميشال غريمالدي رئيس المجلس العلمي للمؤسسة وفرانسوا بون سفير فرنسا في لبنان والبروفسور سليم دكاش

التي يعيشها لبنان ومنطقة الشرق الأوسط، نرى في عقد هذا المؤتمر هنا في بيروت أم الشرائع، علامة على التضامن معنا من أجل أن تظل مقاومتنا الفكرية والاجتماعية والروحية قادرة على تحفيزنا وإلهامنا في ظل ثبات القانون. فخر لنا أن نستقبل في إطار كلية الحقوق والعلوم السياسية مؤسسة "من أجل القانون القاري" وكرسي القانون القاري».

سلوك وظيفي

أما بون فاعتبر ان من الجيد "في هذه الفترة الحساسة أن يذكر الحقوقيون بقوة القانون وبضرورة احترام قوانين الحياة في المجتمع وبالأهمية القصوى للسلوك المواطني لدى الناس".

وختامًا، وقع دكاش ودوبو على اتفاقية إنشاء كرسي القانون القاري. وتوالى على مدى يومين انعقاد طاولات مستديرة تطرقت إلى مواضيع قانونية.

فعل ايمان ايضا تجاه مهن القانون التي تشكل في هذا الجزء من العالم الأركان الحقيقية للحياة التشريعية. فالقضاة والمحامون والجامعيون وكتاب العدل يضمنون بقاء المعايير ويؤمنون عند الحاجة حسن تطبيقها. اختيار بيروت كمكان للقاء قانوني المتوسط هو طريقة لتكريم المجتمع المدني عبر المهن القانونية".

احترام تعددية الثقافات

من جهته اعتبر فاشون ان هذا المؤتمر فرصة لاكتشاف مفهوم القانون القاري الذي يجمع بالرغم من الاختلافات الكبيرة او الصغيرة، في ظل احترام تعددية الثقافات.

أما دوبو فأعطى من جهته تفسيراً في كلمته لمفهوم هذا القانون الذي اعتبره ذا بعد عالمي، إذ تنبت جذوره في أوروبا لكنه يمتد الى منطقة البحر المتوسط وينظم حياة ثلثي سكان العالم.

وأكد دكاش أن "في الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية

»

«لتظل مقاومتنا الفكرية

والاجتماعية والروحية

قادرة على تحفيزنا في

ظل ثبات القانون»

اليسوعي رئيس جامعة القديس يوسف، ولينا غناجة عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية، وتيري فاشون ممثل لوران دوجوا ورئيس مؤسسة "الفاعلون الحقوقيون حول العالم" وجان فرانسوا دوبو رئيس مؤسسة "من أجل القانون القاري".

أشارت غناجة الى أن "ديمومة القانون ليست مكفولة دائماً من المؤسسات الدستورية المرهقة. هو